

أشاد بمصر لاستضافتها ودعمها المؤتمر

د. بحر يشكر قطر والسعودية والكويت والإمارات على تبرعاتها السخية لأعمار غزة

الأعمار أكد بما لا يدع مجالا للشك بأن القضية الفلسطينية قد استعادت دورها المركزي في حياة الأمة جمعاء، مؤكداً على أهمية البعد والعمق العربي والإسلامي في نصرة شعبنا الفلسطيني وقضيته الوطنية وتوفير كل أشكال ومقومات الصمود اللازمة لتعزيز مسيرته نحو انجاز الحرية والكرامة والاستقلال الوطني بإذن الله.

الدعم المالي والمعنوي لإعادة اعمار غزة. في ذات الوقت وجه بحر شكره الجزيل لجمهورية مصر العربية التي استضافت ورعت ودعمت مؤتمر إعادة الأعمار بما يؤكد على مدى الترابط والتكافل العربي والإسلامي في وجهه كل التحديات المصرية التي تهدد حاضر ومستقبل الأمة وشعبها. وأشار بحر إلى أن نجاح مؤتمر إعادة



لإعادة اعمار غزة، ولجلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية التي تبرعت بمبلغ نصف مليار دولار، والتي استضافت ألفاً من أسر الشهداء ضمن المكرمة الملكية لموسم الحج الحالي. كما وجه بحر شكره الجزيل لدولتي الكويت والإمارات اللتين تبرعت كل منهما بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار، وكل الدول العربية والإسلامية التي قدمت

أعرب د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإنيابة عن خالص شكره الجزيل لكل من ساهم في إنجاح المؤتمر الخاص بإعادة اعمار قطاع غزة والذي استضافته مصر الشقيقة يوم الأحد الماضي. ووجه بحر في بيان صحفي (الاثنين ١٠-١٣) شكره الجزيل للشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر التي تبرعت بمبلغ مليار دولار



الربعي: نيابة الاحتلال
تطالب بحكم د. دويك
ثمانية وثلاثون شهرا

02 «
التشريعي: اعتراف البرلمان البريطاني
بالدولة الفلسطينية خطوة إيجابية
02 »

التحذير من مخطط صهيوني للاستيلاء الكامل على
المسجد الأقصى ودعوات للنفير العام نصرة له
08



البردويل: الموظفون
خط أحمر ولا
يمكن لأحد سلب
حقوقهم

06



خريشة: لا بد
من الرقابة على
عملية إعادة
الأعمار

05



موسى: على
الحكومة أن تعرض
نفسها على
التشريعي فوراً

04



يسعى لفرض واقع جديد زمني ومكاني

عطون: الاحتلال يسابق الزمن لوضع اليد على المسجد الأقصى المبارك

الوسائل على تعزيز صمود أهلنا في مدينة القدس لأنهم يمثلون رأس حربة متقدمة للدفاع عن القدس والمسجد الأقصى بإمكانياتهم المتواضعة أمام هذا السّعر الاحتلالي والكم الهائل من الإمكانيات التي يوفرها الاحتلال لطمس معالم هذه المدينة والسيطرة عليها له ولقطعان مستوطنيه. وأضاف عطون قائلاً: " نقول لأهلنا في مدينة القدس والداخل الفلسطيني المحتل جزاكم الله عنا وعن الأمة الإسلامية كل خير فانتهم تيجان الرأس ولن تنطفئ جذوة الأقصى وأنتم أهله فانتهم ملح الأرض وحجارة هذه المدينة".

المسجد الأقصى المبارك. وطالب عطون الأمة العربية والإسلامية بأسرها أن تهب لنصرة ونجدة المسجد الأقصى المبارك، مؤكداً بأن المسجد الأقصى هو جزء من عقيدة الأمة وهو آية في كتاب الله عز وجل. مشدداً على كون المسجد الأقصى ومدينة القدس ليس حكرًا للمقدسيين والفلسطينيين، على اعتبار أنه يمثل ماضي وحاضر ومستقبل هذه الأمة بأسرها والأمة العربية ستبقى أئمة ومقصرة حتى يتم تحرير المسجد الأقصى وعودته إلى حاضنته العربية والإسلامية. وناشد عطون احرار العالم للعمل بكل



وأضاف عطون في تصريح خاص لـ"البرلمان" أن الاحتلال يستخدم كل وسائل القمع بحق أهل القدس في ظل تشريعات غير مسبقة من قبل الاحتلال بحق القدس والمسجد الأقصى المبارك، مضيفاً بأنه هناك انسجام تام ما بين المؤسسات الاحتلالية التشريعية والتنفيذية والقضائية لتفريغ المدينة المقدسة وفرض حالة من التهويد على الأرض والسكان. منوهاً لأن احتلال المسجد الأقصى عبارة عن حريق هائل ومستمر لم ينطفئ منذ اللحظة الأولى للاحتلال وحتى يومنا هذا، ولن ينطفئ إلا بزوال الاحتلال عن القدس وعن

قال النائب المقدسي المبعد عن مدينة القدس أحمد عطون إن ما تقوم به قوات الاحتلال الصهيوني من اقتحام وتخريب وتدمير في المسجد الأقصى المبارك، واستخدام القوة بكل أشكالها بحق المرابطين فيه ومنع وصول المصلين إليه منذ عدية أيام ومحاوله إحراق جزء من المسجد القبلي والسماح لقطعان المستوطنين باقتحامه وتوفير الحماية لهم، تعتبر خطوة متقدمة ورسالة واضحة مفادها أن الاحتلال يسابق الزمن لحسم معركته التي سعى لها منذ أن احتل مدينة القدس لوضع اليد على المسجد الأقصى المبارك وفرض واقع جديد زمني ومكاني عليه.

التشريعي: اعتراف البرلمان البريطاني بالدولة الفلسطينية خطوة إيجابية

كاملة السيادة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين، بما يسمح بالتكفير عن جزء من الخطيئة البريطانية التاريخية بحق شعبنا الفلسطيني وقضتيه الوطنية" وتابع: "إن الموقف الشجاع للبرلمان البريطاني يجب أن يشكل عنصر اقتداء لكافة البرلمانات الأوروبية والدولية لجهة التحل من القيود السياسية الضارة والمبادرة باتخاذ موقف مماثل ينسجم مع منطوق القانون الدولي والمواثيق الدولية والإنسانية وتتساق مع القيم والمبادئ الديمقراطية.

وفي نهاية البيان أكدت رئاسة التشريعي أن موقف البرلمان البريطاني ينبغي أن يشكل قاعدة انطلاق لأوسع حراك فلسطيني وعربي وإسلامي، سياسياً ومؤسسياً، لجهة تفعيل واستنهاض الراي العام العالمي وبلورة آليات ضاغطة لعزل ومحاصرة المواقف السياسية الإسرائيلية العنصرية دولياً.

فلسطينية رسمية جديدة تركز على أساس مواجهة الكيان الصهيوني وسياساته العنصرية على الساحة الدولية عبر مجموعة من الخطوات والإجراءات التي يقف على رأسها التوقيع على ميثاق روما الذي يمهّد لمحاسبة الكيان على جرائمهم بحق شعبنا. وأضاف بيان التشريعي: " تصويت البرلمان البريطاني يضع موقف الحكومة البريطانية أمام اختبار أخلاقي عسير، فإن الاستجابة لنداء العقل والمنطق والأخلاق والانسانية واعتماد المذكرة الصادرة عن مجلس العموم (البرلمان) واما رفض المذكرة والسقوط في أوحال السياسة القذرة ومهاويها المهلكة، وهو ما يحيلنا إلى توجيه دعوة للمملكة البريطانية بالاستجابة لمقتضيات المنطق والعدالة والأخلاق واتخاذ موقف تاريخي رسمي بالاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية وعلى رأسها حق الشعب الفلسطيني في إقامة الدولة

أكدت رئاسة المجلس التشريعي إن تصويت البرلمان البريطاني لجهة الاعتراف بالدولة الفلسطينية يعد خطوة ايجابية متقدمة في الموقف البريطاني، وينبغي أن يتبعها خطوات على طريق تصحيح الظلم والخطيئة التاريخية التي صببتها بريطانيا على رؤوس الفلسطينيين من خلال وعد بلفور المشنوم أوائل القرن العشرين.

ونوهت الرئاسة في بيان صحفي صادر عن المجلس التشريعي أن هذه الخطوة الهامة من شأنها أن تشكل إحراجاً كبيراً للسياسيات والمواقف الغربية المنحازة للكيان الإسرائيلي، وقد تساهم في فتح كوة في جدار المواقف الغربية المعادية لطموحات شعبنا وحقوقه الوطنية.

وأشار البيان إلى أن أهمية الخطوة البريطانية على رمزيتها ينبغي أن يتم التناظها من طرف السلطة الوطنية الفلسطينية، بحيث تشكل حافزاً للرؤية

بحر يندد بمطالبة

نيابة الاحتلال حكم

دويك 38 شهرا

ندد د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنيابة بمطالبة نيابة الاحتلال حكم رئيس المجلس التشريعي الدكتور عزيز دويك ثمانية وثلاثون شهرا، وذلك لمشاركته في احتجاج على الاعتقال الإداري ودعم المعتقلين الإداريين في سجون الاحتلال وإلقاءه كلمة في ذات السياق.

وحذر بحر في تصريح للمكتب الاعلامي للمجلس التشريعي من تدهور الوضع الصحي لرئيس المجلس التشريعي الدكتور عزيز دويك الذي تجاوز الستين عاما ويعاني من أمراض مزمنة ولا يقوى على تحمل أعباء السجون والمعتقلات، محملا الاحتلال المسؤولية الكاملة عن أي تدهور في حالة دويك.

وأكد بحر أن المطالبة بحكم قاس لرئيس الشرعية الفلسطينية يهدف إلى تغيب وتعطيل المجلس التشريعي من الانعقاد، وممارسة الترهيب والتهديد بحق بقية النواب بعدم ممارستهم أي نشاط أو المشاركة بفعاليات مؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني.

واستنكر بحر الموقف الدولي الصامت تجاه اعتقال أكثر من ثلاثين نائبا فلسطينيا منتخبين ديمقراطيا على رأسهم رئيس المجلس التشريعي في سجون الاحتلال الاسرائيلي منذ العام ٢٠٠٦، واستمرار الاحتلال في ممارسة سياسية ممنهجة لتغيبهم من خلال اعتقالهم والافراج عنهم ومعاودة اعتقالهم مرات أخرى.

وطالب بحر المؤسسات البرلمانية الدولية والحقوقية القيام بواجبها والعمل على الافراج عن النواب المعتقلين لممارسة عملهم في خدمة أبناء شعبهم، ومحكمة دولة الاحتلال على اختراقها للقانون الدولي، واعتقال نواب منتخبين ديمقراطيا دون أي تهمة.

الربعي: الاحتلال يطالب بحكم د. دويك ثمانية وثلاثون شهرا

الافراج عن النواب المعتقلين وانهاء ملف الاعتقال الإداري التعسفي واختطافهم المتكرر هو أحد مطالب السلطة الفلسطينية التي من المفترض ان تقدمها لكل الأطراف المعنية بالقضية الفلسطينية على الساحة الاقليمية والدولية في المرحلة القادمة.

مطالباً بضرورة تفعيل المجلس التشريعي للقيام بدوره الرئيسي وهو سن القوانين والتشريعات اللازمة للمجتمع الفلسطيني، وتحديث البيئة التشريعية في فلسطين، وممارسة مهمة الرقابة على أداء السلطة التنفيذية، وافساح المجال للحريات والحوار في الساحة الفلسطينية، مشدداً على أن المجلس التشريعي يجب أن يكون هو الضامن لسير الحريات العامة، مذكرا بالدور الأساسي للمجلس التشريعي في اطلاق الحوار الوطني الفلسطيني، والذي نتج عنه فيما بعد توقيع وثيقة الحوار الوطني.

وناشد مؤسسات حقوق الانسان والمؤسسات والمنظمات الدولية القيام بمهامها الانسانية تجاه أسرانا في سجون الاحتلال وخاصة النواب المختطفين منهم، داعيا لارسال بعثة طبية دولية للاطلاع على الأوضاع الصحية للأسرى وتقديم العلاج اللازم لهم، وفضح سياسة الاهمال الطبي التي تتعمدها ادارة السجون بحق الأسرى المرضى والمسنين.

المتواصلة من أجل وضع النواب في السجون ومن ثم يلفق لهم أي تهمة وهم داخل السجن. وفي ذات السياق طالب نواب المجلس التشريعي المعتقلين في سجون الاحتلال بضرورة وقف مهزلة تغيبهم عن الساحة الفلسطينية، وابعادهم من المحيط الانتخابي والجماهيري لهم، الأمر الذي يتسبب بتعطيل دورهم في خدمة شعبهم ومنعهم من تحقيق الأهداف التي انتخبوا من أجلها.

وأكد النائب الربعي أن النواب أصبحوا عبارة عن ورقة سياسية يستخدمها الاحتلال الصهيوني في كل لحظة، ويتذرع بأنهم يشكلون خطورة بالغة على أمن الاحتلال طالما هم خارج السجون ويتمتعون بحرية الحركة والتنقل في الساحة الفلسطينية، ولفت الربعي بأن النواب المختطفين في سجون الاحتلال يبرقون برسالة الى الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية ورئيس السلطة مفادها أنه لا بد من إعادة روح الحيوية والنشاط والعمل للمجلس التشريعي كي يمارس دوره من جديد، لأن النواب معطلون ويحال بينهم وبين خدمة شعبهم بسبب هذا الاغلاق المتعمد والتعطيل المستمر للمجلس التشريعي منذ عام ٢٠٠٧.

وشدد النائب الربعي على ضرورة أن يكون مطلب

قال النائب في المجلس التشريعي عن مدينة الخليل خليل الربعي الذي أفرج عنه حديثاً من سجون الاحتلال أن نيابة الاحتلال طالبت في الجلسة الأخيرة القضاء الصهيوني الزائف باستصدار حكم بحق رئيس المجلس التشريعي الدكتور عزيز دويك ثمانية وثلاثون شهرا، وذلك لمشاركته فيما تسميه نيابة الاحتلال بأنشطة معادية ومنها القاء كلمة خلال احتجاج على الاعتقال الإداري بالخليل.

وأكد النائب الربعي بأن الدكتور عزيز دويك رجل كبير في السن ويعاني من عدة أمراض، ويتناول الكثير من الأدوية، ويعاني من ارتفاع ضغط الدم على نحو دائم، وكذلك أشار الربعي إلى أن العديد من النواب المختطفين في سجون الاحتلال يعانون من الأمراض مزمنة، فيما يتعرضون يوميا لسياسة الاهمال الطبي المتعمد من قبل ادارة السجون، منوها لأن المعاملة اليومية مع النواب خاصة والاسرى كافة تتم بشكل غير أخلاقي.

ونوه النائب عن مدينة الخليل إلى أن معظم النواب حينما يتعرضون أمام المحاكم كان القاضي يخبرهم بأن ليس عليهم شيء، ولكن الظروف السياسية القائمة الآن تتطلب أن يكونوا في السجن، مشدداً على أن الاحتلال وأجهزته الاستخبارية يبذلون الجهود

كلمة البرلمان



د. أحمد محمد بحر

نحو قرار حاسم لاستكمال المصالحة وإنهاء المعاناة....

لم تكذ زيارة حكومة التوافق الوطني إلى قطاع غزة المظلمة بالأمل والتفاؤل تطوي أشرعتها حتى عادت سُحب اليأس والتشاؤم لتخيّم من جديد في أجواننا الوطنية.

منذ أن وطأت أقدام رئيس حكومة التوافق الوطني الدكتور/رامي الحمد لله وأعضاء حكومته، غزة الصامدة، قبل عدة أيام، بين يدي مؤتمر إعادة الإعمار الذي انعقدت في القاهرة يوم الأحد الماضي، كان واضحاً أن صفحة جديدة قد فُتحت في حياة شعبنا الفلسطيني وقضيته الوطنية، وأن الأزمة الفلسطينية الداخلية في طريقها إلى التلاشي والدوبان، إلا أن التصريحات الأخيرة التي أطلقها السيد/ محمود عباس حول انعدام فرصة إنجاز المصالحة على أساس حقيقي متكامل قبل إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، ألقت بظلال سلبية على الحراك والمفاعيل الوطنية الراهنة التي تستهدف، بجدّ، طيّ ملف الخلافات الفلسطينية الداخلية وقبر الانقسام السياسي والمؤسسات إلى الأبد.

لا نملك تفسيراً وطنياً دقيقاً لتصريحات السيد عباس التي فاجأت الكل الوطني الفلسطيني، أحاطت موقف السلطة الفلسطينية بالكثير من علامات الاستفهام في ظل المرحلة التاريخية الدقيقة التي يمر بها شعبنا على إيقاع المعاناة الهائلة التي تسبّب بها الحصار والعدوان الصهيوني الأخير.

ولعل مكنم المفاجأة يبدو في الوقع الصادم لتصريحات السيد عباس عقب زيارة الحكومة الناجحة لقطاع غزة، ولقاءاتها المثمرة مع حركة حماس والفصائل الوطنية والإسلامية المختلفة التي تمخضت عن بسط الحكومة كامل سيطرتها ونفوذها على قطاع غزة، والاتفاق على تسلم الحكومة زمام العمل على معبر رفح والمعابر الأخرى بشكل فوري، وهو ما يحيلنا إلى موقف منعزل يقوده السيد عباس لإعادة خلط الأوراق على الساحة الفلسطينية الداخلية ابتغاء تحقيق أهداف ومرام خاصة لا تخفي على أحد. يحدونا الأمل في أن يراجع السيد عباس حساباته الوطنية جيداً، وأن يبادر من فوره للتعاون مع القوى الوطنية والإسلامية، وعلى رأسها حركتي حماس وفتح، لإغلاق ملف الانقسام بشكل نهائي، والعمل سريعاً على تخفيف المعاناة الشعبية المتفاقمة التي أجّجها العدوان الصهيوني الأخير، عبر ترتيب أمور المعابر والضغط الفاعل لبلورة الآليات الكفيلة بسرعة ضخ الأموال الخاصة بإعادة إعمار القطاع التي تم إقرارها في مؤتمر القاهرة مؤخراً، وخصوصاً في ظل اقتراب فصل الشتاء، ما يفاقم من الألم والمعاناة لآلاف الأسر والعائلات الفلسطينية التي تهدمت بيوتها خلال العدوان الأخير. بموازاة ذلك، نأمل أن تعمل حكومة التوافق الوطني برئاسة الدكتور الحمد لله على حل مشكلة الموظفين العاملين في قطاع غزة ومعالجتها بشكل جذري على قاعدة الأمان الوظيفي، وعدم التمييز بينهم وبين إخوانهم الموظفين الآخرين، وسرعة صرف رواتبهم، وخصوصاً في ظل الأزمة المالية والضنك المعيشي الذي يواجهونه نتيجة عدم تلقي رواتبهم منذ أشهر طويلة.

إن حكومة التوافق الوطني، والسلطة الوطنية الفلسطينية، والفصائل الفلسطينية كافة، أمام اختبار بالغ العسرة والأهمية والخطورة هذه الأيام، فإما أن نتحد ونتكاتف سوياً لعبور مخاطر وتحديات المرحلة الراهنة، ونعمل على دفع المعاناة عن شعبنا، ونعيد الاعتبار لقضيتنا الوطنية ومكانتها السامية إقليمياً ودولياً، وإما أن نواصل اجترار الماضي البغيض، ونظل أسرى لأجنداتنا الخاصة التي لا تمت لمصلحة شعبنا ووطننا وقضيتنا بصله، وبالتالي نبقى رهناً للتلاعب الدولي ومسرّحاً مكشوفاً لكل المخططات والمؤامرات التي تستهدف وأد قضيتنا وكسر إرادة شعبنا ومقاومته الباسلة وحمله على التنازل عن حقوقه وثوابته الوطنية.

ومن هنا فإن الاستجابة الكاملة والتفاعل الواسع الذي أبدته حركة حماس إبان اجتماع حكومة التوافق في غزة الأسبوع الماضي وما أعقبه من لقاءات ومباحثات، يفترض أن يقابله سعي حثيث وعمل دؤوب من قبل السلطة لتحمل مسؤوليتها الكبرى تجاه أهالي قطاع غزة وتقديم الخدمات الضرورية لهم، وعدم اختلاق أية ذريعة للتهرب من هذه المسؤوليات التي أضحت في أهميتها وقيمتها توازي لبّ وجوهر الحياة في غمرة الكارثة التي ألمت بأهالي القطاع إبان الحرب الأخيرة وما سبقها من حصار.

إن المسؤولية الوطنية العظمى والمصلحة الوطنية العليا لشعبنا الفلسطيني تقتضي اليوم من السيد محمود عباس والسلطة الفلسطينية وحركة فتح قراراً استراتيجياً حاسماً لجهة التحلل من الضغوط والأجندات الخارجية والعمل على استكمال باقي ملفات المصالحة الوطنية، والبدء في مسيرة إعادة إعمار القطاع دون أي تأخير.

" والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون "

بحر يشارك في لقاء لرؤوساء بعثات الدول الإسلامية في مكة المكرمة



جانب من اللقاء الذي ضم رؤساء بعثات الدول الإسلامية في المملكة العربية السعودية

المقاومة الذي اعتبره خطاً أحمر لا يمكن تجاوزه، أو النقاش بشأنه، لأنه الدرع الحامي للشعب الفلسطيني في وجه الاحتلال.

وتوجه بحر خلال كلمته بالشكر للمملكة العربية السعودية على الخدمات التي تقدمها للحجاج، والمكرمة السعودية لأهالي الشهداء التي يمنحها الملك لذوي شهداء الشعب الفلسطيني كل عام.

بدوره شكر رئيس البعثة التركية د. محمد كوزمار بحر على كلمته التي اعتبرها موجهة للعالم العربي والإسلامي والعالم الحر بأسره، ملفتا الانتباه لضرورة الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني حتى تقرير مصيره والتخلص من الاحتلال، ومؤكداً على الدور البارز لبلاده في خدمة الشعب والقضية الفلسطينية.

المقاومة صد هذا العدوان، وجعل قادة الاحتلال ينسحبون ويخضعون لشروط المقاومة التي مرغت أنف جيش الاحتلال الاسرائيلي في التراب.

وناشد بحر الزعماء والقادة العرب بالوقوف إلى جانب غزة التي تعاني بعد الحرب، وتفتقر إلى العديد من المقومات الأساسية للحياة، مشدداً على ضرورة مشاركة الدول العربية في إعمار ما دمره الاحتلال بغزة من خلال استمرار الدعم المادي والمعنوي للقطاع وأهله.

مشيراً إلى أهمية البدء في أعمال الإعمار بشكل سريع، نظراً لقرب دخول فصل الشتاء في فلسطين، مما يندّر بأحوال صعبة ستعاني منها الأسر المهجرة نتيجة بدأ فصل الشتاء بدون توفير مأوى لهم. كما حذر بحر من المساومة على موضوع الاعمار مقابل نزع سلاح

شارك د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنابة في لقاء ضم جميع رؤساء بعثات الدول الإسلامية في المملكة العربية السعودية بمقر مكتب شئون حجاج تركيا، وذلك بدعوة من رئيس البعثة التركية د. محمد كوزمار. وتحدث بحر في كلمته أمام رؤساء البعثات الإسلامية حول آخر المستجدات على الساحة الفلسطينية، ونتائج الحرب الأخيرة التي شنها الاحتلال الاسرائيلي على قطاع غزة، والتي أوقعت آلاف الشهداء والجرحى، ودمرت آلاف البيوت والمصانع والمنشآت الحيوية في قطاع غزة.

وأكد بحر أنه رغم الدمار الكبير الذي لحق بقطاع غزة نتيجة لهذا العدوان، إلا أن صمود الشعب الفلسطيني ومقاومته خلال ٥١ يوم أمام آلة الحرب الاسرائيلية، والتطور الكبير في أداء

النائب المصري: معنيون بنجاح حكومة التوافق وعليها تدارك مسؤولياتها



الاعمار، وأيضا في ما يتعلق بالتعامل مع الموظفين وإيصال رواتب لهم، لتؤكد أنها حكومة وفاق وليست انقسام، حكومة شعب وليست حزب، حكومة وطن وليست حكومة بقعة جغرافية معينة.

وتابع: "اعتقد أنه أمام الحكومة تحديات كبيرة لتؤكد وترسخ هذه المعاني،

أكد النائب مشير المصري أن الرسالة التي يبرق بها نواب التشريعي لحكومة التوافق هي رسالة الوحدة وترسيخ دعائم المصالحة، وضرورة أن تتحمل الحكومة مسؤولياتها تجاه قطاع غزة والايضاء بالاتفاقيات الموقعة.

وقال النائب المصري في تصريح للمكتب الاعلامي للمجلس التشريعي: "كنا نأمل أن تكون زيارة الحكومة لغزة أثناء الحرب أو قبلها، لكن وعلى رغم من ذلك فقد لاقت الترحيب من قبل حركة حماس، لأننا جزء أساسي في بنية المصالحة الفلسطينية، ونحن قررنا هذه الحكومة بإرادتنا ومعنيون بأن تنجح كخطوة على طرق الوحدة الفلسطينية التي نتطلع اليها، وأن يوازي جهد تشكيل الحكومة بخطوات أخرى، متمثلة بإعادة بناء منظمة التحرير"

وأكد النائب المصري أن الأولوية في هذا المرحلة هو أن تتحمل الحكومة كافة مسؤولياتها خاصة فيما يتعلق بموضوع

النائب يحيى موسى لـ "البرلمان":

على الحكومة أن تعرض نفسها على المجلس التشريعي فوراً

وطبيعتها والأعباء والمهام المفترضة للحكومة تجاه القطاع "البرلمان" التقت النائب يحيى موسى للإجابة على تلك التساؤلات في الحوار التالي:

زارت حكومة الوفاق الوطني قطاع غزة مؤخراً وعقدت لأول مرة منذ تشكيلها جلسة حكومية بكامل أعضائها داخل القطاع، حول الزيارة



التزميل محمد الحملاية خلال حواراته الفاتحة يحيى موسى

حضور الحكومة لغزة تأخر كثيراً .. وكان ينبغي أن تأتي وقت الحرب موظفو غزة شرعيون قانونيون لا يجوز لأحد أن يبحث قضيتهم لا في دوائر قانونية ولا إدارية ولا غير ذلك

ضمن الالتزام الوطني العام الذي يريد أن يخفف عن شعبنا ويدفع للإعمار ويزيح كل الذرائع التي تتذرع بها الحكومة لعدم القيام بواجباتها تجاه غزة وشعبها المحاصر. وشدد: "لا أفهم الترحيب على أنه ترحيب مجرد، لأن هذه الحكومة ليست أهلاً للترحيب ولا للدعم ولكن شعبنا الفلسطيني هو أهل الدعم والترحيب، ولذلك نحن نريد لهذه الحكومة أن تستلم أعمالها، حتى الآن تتلأ هذه الحكومة وتعلق تقصيرها على شماعات وذرائع سياسية أو أمنية واهية، كان هناك من يمنعهم من مواصلة أعمالهم في غزة، والحقيقة عكس ذلك تماماً، الحقيقة أنه لم تتوفر ارادة سياسية لدى هذه الحكومة بأن تقوم بواجباتها، لذلك حركة حماس تحاول أن تسقط كل ما يمكن أن تتذرع به الحكومة لعدم القيام بواجباتها تجاه غزة، وفي مقدمتها رفع الحصار، والبدء فوراً بإعمار القطاع والاشراف على المعابر وغير ذلك من المهام الحيوية بالنسبة لسكان قطاع غزة".

مقتضى المسؤولية الوطنية والأخلاقية والقانونية والإدارية، لأن هذا هو حقهم الطبيعي". ووجه النائب موسى حديثه لرئيس الوزراء رامي الحمد الله شخصياً قائلاً: أنت خلال الأربعة أشهر الماضية هل استملت راتبك من حكومة الوفاق أم لا؟ إذا أخذت راتبك فمن غير الأخلاق والمسؤولية الوطنية أن لا تدفع الراتب إلى الذي يعمل في الميدان، ولذلك المسؤولية الوطنية تدعوك أن تعطي لكل الموظفين رواتبهم ثم أنت تستلم راتبك، لا أن تأخذ راتب لنفسك ولوزرائك وتحرم الموظف الذي كان يحمي الشعب الفلسطيني بدمه في ثلاثة حروب. وحول تصريحات قادة حماس المتفائلة والتي علقته آمال على عقد اجتماع الحكومة في غزة، أشار موسى إلى أن أولوية رئيس الوزراء السابق إسماعيل هنية هو أن يدفع هذه الحكومة دفعا لتحمل مسؤولياتها خدمة لشعبنا الفلسطيني الذي عذب طيلة الفترة الماضية، لذلك هذه التصريحات تأتي

في غزة، وهذه الأمور ما زالت باقية حتى بعد اجتماع الحكومة في غزة. وتابع موسى: "نتمنى من هذه الحكومة أن تقوم بواجباتها وتحمل مسؤولياتها وتكون على قدر المسؤولية وأن لا تبقى فقط تجتمع لأخذ الصور ثم لإرسال الرسائل للماضين، أو لأن تعلق القيام بأعمال على ذرائع هنا وهناك، نتمنى أن تعمل الحكومة حتى تغيب شعبنا وتقوم بالمهام الأساسية من إعمار وتشغيل وقيام بواجباتها تجاه الموظفين".

موظفون شرعيون

أما بخصوص موظفي الحكومة السابقة في غزة أشار موسى إلى أن كل الحلول التي وقعت حماس بها فيها الاتفاق الأخير في القاهرة، كلها دون مستوى المأمول، وشدد: "لا نقبل إلا الالتزام كامل غير منقوص، باعتبار أن الموظفين الذين في الوزارات في غزة هم موظفون شرعيون قانونيون لا يجوز لأحد أن يبحث قضيتهم لا في دوائر قانونية ولا إدارية ولا غير ذلك، وإنما يجب أن يتم التعامل معهم فوراً بكل

يرسلوا بعض المساعدات لغزة أثناء الحرب يقومون بالتقاط الصور وبحضور وسائل الاعلام وكأنهم يقدموا مساعدات لدولة مجاورة، هذا شيء مشين، من الطبيعي جداً أن تجتمع الحكومة في غزة أو في رام الله أو نابلس، هذه قضية مفروغ منها لابد أن تتم، وقد تمت ولكن دون نتائج بالنسبة للشعب الفلسطيني في غزة".

زيارة متأخرة

وأكد موسى أن حضور حكومة الوفاق لغزة تأخر كثيراً، وكان ينبغي لهذه الحكومة أن تأتي إلى غزة وقت الحرب، ولكنها لم تأتي وجبت أن تأتي وتؤدي واجباتها المطلوبة منها، بل كانت في تلك الفترة لا تدفع موازنات للوزارات ولا ترسل أدوية ولا تتعامل مع الوكلاء في الوزارات ولا تتواصل معهم ولا مع أي أحد من الجسم الوظيفي في الوزارات

أكد النائب في المجلس التشريعي يحيى موسى بأنه يجب على حكومة الوفاق أن تعرض نفسها فوراً على جلسة للمجلس التشريعي لتتال الثقة، ومن ثم تنطلق لممارسة الأعمال والمهام المطلوبة منها تحت غطاء القانون، لأن الوزير لا يمكن أن يسمى وزيرا من الناحية القانونية إلا بعد أن ينال الثقة من المجلس التشريعي. وحول الاجتماع الذي عقدته حكومة الوفاق في قطاع غزة مؤخراً صرح النائب يحيى موسى في حديث للمكتب الاعلامي في اثر ايجابي بعد هذا الاجتماع، بصراحة ما رأيته منذ أكثر من أربعة شهور أي منذ أن تشكلت هذه الحكومة إلى الآن لا يجعلني متفائلاً بما يخرج عن هذه الحكومة من قرارات وتصريحات، ولذلك هذه الحكومة ليس لها أقوال ولا أفعال، هي لم تلزم نفسها حتى بأقوال يمكن أن تعطي الأمل للشعب الفلسطيني، وأما أفعالها على الأرض فهي أفعال لا تلبى أي متطلبات، وأنا هنا أتحدث عن غزة خصوصاً".

وأضاف: "غزة معذبة طيلة سنوات الانقسام وزاد هذا التعذيب بعد أن استلمت حكومة الوفاق الوطني، فحكومة الوفاق لم تلتزم لا بالموازنات التشغيلية للوزارات، ولم تلتزم بموظفي الحكومة السابقة في غزة الذين خدموا الشعب الفلسطيني دون تمييز لمدة ثمان سنوات بأمانة وشرف، ودافعوا عن الشعب في ثلاثة حروب مدمرة لغزة، وكانوا مثلاً للنزاهة والشفافية واليد البيضاء، رغم ذلك قابلتهم هذه الحكومة حتى الآن بعدم الاعتراف الصريح والواضح بحقوقهم المالية والوظيفية وأمنهم الوظيفي، فلا زالت الأمور حتى الآن غير واضحة، وننتظر من هذه الحكومة أن تقيم أوضاعها وتصحح مسارها وتلتزم بمقتضيات الشراكة الوطنية والقانون الأساسي".

واستنكر النائب موسى الترحيب والتهليل الذي سبق اجتماع الحكومة بغزة وكان هناك شيء جديد عندما تجتمع الحكومة في غزة، متسائلاً: "هل هي حكومة من دولة مجاورة أم أن غزة من ضمن صلاحيات وولاية الحكومة؟، إذا كانت غزة ضمن ولاية الحكومة فلا معنى أن لما قام به الحمد لله أو وزير الصحة حيث كانوا عندما

النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي د. حسن خريشة لـ "البرلمان":

أدعو المواطنين أن يمارسوا الرقابة الشعبية على عملية إعادة الاعمار

عقد في العاصمة المصرية القاهرة مؤخرًا المؤتمر الدولي لإعادة إعمار القطاع بمشاركة وفود من عشرات الدول، والجهات الرسمية، والمؤسسات الدولية

المناحة، "البرلمان" طرحت التساؤلات التي تدور في ذهن المواطن حول المؤتمر على النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي د. حسن خريشة وأعدت الحوار التالي:

هل تعتقد أن المؤتمر الخاص بإعادة اعمار قطاع غزة الذي عقد في القاهرة الأحد الماضي حقق أهدافه؟

أعتقد أن الأهداف الخاصة بالبداية بتوريد مستلزمات البناء إلى قطاع غزة يمكن أن تتحقق بشكل أسرع بعد المؤتمر، لكن لا بد أن ندرك بأن الجهات المانحة والمشاركة مؤتمر الاعمار ليست جمعيات خيرية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي أعتقد أن من أهم أهداف المؤتمر هو منع رئيس السلطة أبو مازن من الذهاب للأمم المتحدة وإعادة القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة، بالإضافة إلى إعادة سلطة الرئيس محمود عباس إلى قطاع غزة لتثبيت شعار سلاح واحد سلطة واحدة، في اعتقادي ذه هي أهم الأهداف التي وضعتها الجهات القائمة على المؤتمر في أوليتها، وبالتالي البدء بالتنفيذ مرتبط بالأجندات الخفية للمانحين وعلى رأسهم الإدارة الأمريكية.

لماذا لم يصدر عن المؤتمر أي ادانة واضحة لإسرائيل والدعوة لحاسبتها على جرائمها في غزة؟

أعتقد أن التيارات المهيمنة الموجودة في المؤتمر هي تيارات مرتبطة بشكل أو بآخر بالأجندة الأمريكية، وبالتالي لا يستطيع هؤلاء أن يدينوا الاحتلال، هم يدينوا المقاومة الفلسطينية ويعتبروا أن صواريخها هي الأساس في هذا العدوان على غزة، وبالتالي لم تصدر عنهم أي ادانة أو تلميح أو تصريح، كنا نتمنى بأن نسمع شيء مثلما قال بان كي مون بأن هذه آخر الحروب على غزة، لكن كل كلماتهم جاءت تحمل عواطف أو مشاعر، ولا تحمل أي برنامج.

هل تعتقدون أن إسرائيل في وارد التعاطي مع ملف إعادة اعمار قطاع غزة دون عقبات أو عراقيل في المرحلة القادمة؟

الاحتلال يبدو معني في إعادة اعمار غزة، ويعتقد أن الاعمار يعني استقرار، وعدم الاعمار يعني غضب ومواجهات معهم بصورة أو أخرى، بالتالي هم معنيون بذلك ولكن تحت رقابة مشددة، أعتقد بأن كي مون سيذهب ليقول لإسرائيل بأنه سيتعهد بالرقابة على كل المواد وأن لا تصل إلى المقاومين والمقاومة، وبالتالي تحت اشراف دولي. إسرائيل بحاجة لأن تشعر بأن الاعمار سوف يخدمها، بمعنى أن حالة الاعمار سوف تخلق حالة من الاستقرار والهدوء عند الناس، وعدم الاعمار يعني أن هناك حالة غضب يمكن أن تنفجر في وجه الاحتلال، لكن الاحتلال سيضع رقابة مشددة على ادخال المواد بحيث لا تصل الى المقاومة.

هل تتوقع أن تمضي خطة الاعمار ببسر دون خضوعها للمساومة والابتزاز؟

لن تمضي ببسر، لأن هناك أجندة للمجتمعين في القاهرة، وهي واضحة بالعودة للمفاوضات وسحب سلاح المقاومة، وسلطة

الجهات المانحة ليست جمعيات خيرية ولديها أجندات واضحة

أي مماثلة في إعادة الاعمار سيقابلها حالة غضب شعبي واسعة

من أهداف مؤتمر الاعمار تثبيت سلطة أبو مازن في غزة واستئناف المفاوضات



المفاوضات تحت ذريعة الضغوط الكبيرة التي تمارس عليهم من الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وسيقولون أنه يمكن أن يتم انجاز شيء وأن هذه المفاوضات تختلف عن المفاوضات السابقة، بالرغم من اعترافهم الصريح بأن المفاوضات فشلت فشلا ذريعا طوال السنوات السابقة.

برأيك من الجهة المخولة بالرقابة على قضية إعادة إعمار قطاع غزة، وتدفق أموال المانحين إلى الشعب الفلسطيني؟

أعتقد أن الرئيس وحكومته مرتاحين في غياب المجلس التشريعي الذي يعتبر المؤسسة الوحيدة القادرة على المساءلة والمراقبة والمتابعة، وفي غزة عندما تبدأ عملية الاعمار بشكل حقيقي الأصل أن يكون هناك مراقبة ومحاسبة، وهذا الدور يجب أن يقوم به المجلس التشريعي، لذلك هم لا يريدوا للمجلس التشريعي أن يعمل. وأعتقد أن كل الحديث الذي يدور الآن عن المجلس التشريعي هو حديث لا رصيد له من الناحية العملية، فقد قيل سابقا أن التشريعي سيتم تفعيله بعد شهر من تشكيل الحكومة ولم يحدث شيء على هذا الصعيد، وأنا متأكد أن كثيرون هم الذين لا يريدون للمجلس أن يتفعل أو

والبناء، وبالتالي مطلوب من المسؤولين الذين صمتوا طوال الوقت خلال العدوان والحرب أن يباشروا الإعمار بشكل جدي وحقيقي، لأن الناس مفاهيمهم اختلفت ونظرتهم للحرية اختلفت، ويستطيعوا أن يقولوا ما يشاؤون ويفعلوا ما يشاؤون إذا لم يحصل ذلك.

ما موقفكم من حديث أكثر من جهة دولية خلال مؤتمر الاعمار عن ضرورة استئناف المفاوضات للتوصل إلى حل سلمي للقضية الفلسطينية؟

الجهات المشاركة في المؤتمر والتي تبرعت بملايين الدولارات وعلى رأسها الولايات المتحدة هي ليست جمعيات خيرية، وعلى رأس أولوياتها إعادة المفاوضات، وكسب مزيد من الوقت لصالح الاسرائيليين لممارسة مزيد من الاستيطان والتهويد، وبالتالي القيادة الفلسطينية التي نراها تتكلم هذه الأيام بلغة شعبية من ناحية وتتبع منهج تفاوضي من ناحية أخرى، وبالتالي سيعودون الى المفاوضات ليكسبوا الوقت ويخرجوا من الأزمة، هناك أزمة حقيقية الآن لدى الرئيس والسلطة الفلسطينية، والخروج من هذه الأزمة سيكون باستئناف

واحدة وسلاح واحدة، وتعزيز وجود سلطة الرئيس محمود عباس في غزة، وبالتالي هم سيسعون كثيرا من أجل تحقيق ذلك قبل البدء الجدي في عملية الاعمار.

هل تعتقد أن ظروف أهالي قطاع غزة المتضررين تحتل تنفيذ خطة إعادة الاعمار على مدى زمني طويل نسبيا، وخصوصا في ظل اقتراب فصل الشتاء؟

هؤلاء الناس شكلوا الحاضنة الشعبية للمقاومة وهم الذين انتصروا بشكل حقيقي، وبالتالي تحملوا كل العبء من أجل شعورهم بالعزة والكرامة في مقاومة الاحتلال، لكن هؤلاء الناس لن يصمتوا على التلكؤ في الاعمار، وبالتالي غضبهم يجب أن ينصب على من تعهد بعملية الاعمار وهي حكومة رامي الحمد لله، والذين اجتمعوا بالقاهرة، إذا لم ينفذوا ما تعهدوا به، وأعتقد أن المماثلة من قبل المجتمعين بالقاهرة في قضية الاعمار، وربطها بالأجندة الخاصة فيهم، سيقابلها حالة غضب من المواطنين الذين دمرت بيوتهم ومساكنهم.

أعتقد أن هؤلاء لن يصمتوا كثيرا على من يهضم حقوقهم، هم صمدوا وصبروا واحتضنوا المقاومة، وجاء الآن دور الاعمار

ينعقد بكامل الأعضاء. وأنا كعضو مجلس تشريعي أدعوا المواطنين لممارسة دور الرقابة الشعبية على أداء الحكومة وخاصة فيما يتعلق بملف الاعمار لأنهم هم من سيتضرر جراء الفساد الاداري المتوقع خلال عملية الاعمار.

ما تعليقك على تصريحات الرئيس بأنه "لا مصالح حقيقية مع حماس قبل اجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية"؟

كلما تقدمنا خطوة في المصالحة يبرز علينا حديث جديد سواء كان للرئيس أو غير الرئيس، وأنا أقول بشكل واضح إذا كان الرئيس يتحدث بأنه لا مصالح بدون انتخابات، فليفضل اليوم وليعلن الدعوة لانتخابات لأن الأصل في الأشياء أنه عندما تشكلت حكومة الحمد لله، كان الأصل أن يتم الاعلام فوراً بنفس الوقت عن موعد للانتخابات، والان لا يوجد حديث عن الانتخابات في الساحة الفلسطينية على الأقل من طرف الرئيس ومن حوله. وبالتالي إذا كان أبو مازن يريد مصالحة حقيقية فليفضل اليوم ليصدر مرسوما يحدد فيه موعد الانتخابات، وأعتقد أن كل الأطراف الفلسطينية جاهزة لذلك لتجديد الشرعيات التي تأكلت بفعل الزمن.



النائب صلاح البردويل لـ "البرلمان":

الموظفون خط أحمر ولا يمكن لأحد سلب حقوقهم المالي



توافقنا على انعقاد المجلس قبل 11-15 لإعطاء الحكومة الثقة وتشكيل هيئة رئاسة للمجلس بالتوافق

الميناء والمطار على جدول أعمال اللقاء المرتقب أواخر هذا الشهر

الرد العربي على ما يحدث في المسجد الأقصى يشكل نقطة عار كبيرة في جبين النظام العربي الرسمي

عدد كبير من القضايا الشائكة وقضايا الرأي العام التي تسنة المواطنين وفي نفوسهم وينتظرون الإجابات الواضحة عليها، وخاصة فيما يتعلق بالمصالحة والرواتب ودمج الوزارات والموظفين، كذلك ملفات الإعمار، واتفاق وقف إطلاق النار مع الاحتلال، والميناء والمطار، هذه القضايا وغيرها وضعتها "البرلمان" بين يدي النائب صلاح البردويل وأعدت الحوار التالي:

حلول لهذه المشكلة؟

هناك قناعة واضحة لدى الجميع وإصرار من حركة حماس أن كل موظف يعمل راتبه يجب أن يتقاضى راتبه وكل موظف يتقاضى راتبه يجب أن يعمل، وبناء على هذه القاعدة ستحل المشكلة، أما أن يجلس موظف في بيته ويتقاضى راتب فهذا مستحيل، وأن يعمل موظف في ظل أصعب وأبعد الأمور ولا يأخذ راتب فهذا أيضاً مستحيل، ونؤكد أنه لا يجوز بأي حال استثناء أي موظف من حقه في الراتب وهذا خط أحمر فقطع الأرزاق من قطع الأعناق وأي موظف عمل وضحي يجب أن يكافئ ولا يعاقب وبالتالي لن نسمح بحرمان أي موظف من استحقاقه الطبيعي وهو الراتب. أما بالنسبة للموظفين في سلك الشرطة فقد أكدنا لحركة فتح أنهم يعتبرون مدينيين، لأن الشرطة في كل العالم هي شركة مدنية وليست عسكرية، وبالتالي فإن التفريق مصطنع وغير مقبول لدينا أي ذرائع تخبئ خلف أمريكا وإسرائيل غير مقنعة فوحدة شعبنا أقوى من الإرادة الأمريكية، والإسرائيلية ويجب أن نتشبث بمواقفنا.

وخلال فترة الهيكلة والدمج سنعمل لعدم حرمان أي موظف من راتبه تحت أي حجة مهما كانت، لكن من

هناك حديث عن جلسة للمجلس التشريعي يدعو لها الرئيس عباس قبل منتصف الشهر القادم، أين وصلت الجهود في هذا الاتجاه؟

نحن نؤكد على أن أي حكومة لا بد وأن تتسلح بمرجعية قانونية عبر نيلها الثقة من المجلس التشريعي الفلسطيني، ومرجعية رقابية ودستورية، واعتقد أن القانون الأساسي الفلسطيني واضح في هذا المجال حيث لا يجوز للحكومة أن تباشر أعمالها إلا بعد أن تنال ثقة المجلس التشريعي. نحن تجاوزنا قضية عمل الحكومة بدون ثقة المجلس لمدة شهر واحد فقط بناء على التوافق الوطني وكان الأصل بعد شهر من عمل الحكومة أن تعود للمجلس لتنال الثقة لكن حتى اللحظة تم تسويق الأمر، وقد تعاملنا من هذه القية بروح وطنية ومسؤولية عالية حينما قدمنا التوافق الوطني على النصوص القانونية من أجل المصلحة الوطنية العليا.

في اتفاق القاهرة الأخير تم الاتفاق على التحضير لعقد جلسة المجلس التشريعي بكافة أعضائه، قبل ١٥-١١ وذلك عن طريق المشاورات التي ستجري بين الكتل البرلمانية والقوائم ودعوة الرئيس لانعقاد الجلسة ومن الضروري أن تنعقد جلسة المجلس وأن يكون على جدول أعمالها إعطاء الثقة للحكومة وتشكيل هيئة رئاسة جديدة بالتوافق.

هل سيكون عمل الحكومة وتمكينها في غزة مستقبلا عبارة عن شراكة حقيقية أم إقصاء؟

الجميع يعلم أن حركة حماس بذلت كل ما في وسعها من جهد من أجل تأمين وصول الحكومة إلى غزة وتم استقبال حافل لأعضائها، بتشجيع من حماس، وعقدت اجتماعها في المكان الذي أرادته وفي لقاءها مع حركة حماس كان هناك نقاش صريح حول ملفات عمل الحكومة وعلى رأسها إعمار قطاع غزة، والتحضير للانتخابات القادمة، ودمج الموظفين في الوظيفة العمومية وتسكينهم، وإنهاء مشكلة الرواتب، واعتقد أن الكل تعامل مع هذه الموضوعات باهتمام شديد، وهذه مهمات طبيعية للحكومة وضعت لها كحكومة مؤقتة ليس لها خلفية سياسية، وإنما عملها تنفيذي والتوافق بين فتح وحماس وبين الفصائل يعطي دعماً وغطاء لعمل الحكومة وقوة لها، ومنتظر من هذه الحكومة أن تمارس عملها بجدية كاملة في الملفات التي انيطت بها، ودعوى حركة فتح والرئيس لدعم الحكومة على غرار ما فعلت حركة حماس، علماً بأنه ما لم يكن هناك إرادة حقيقية لدى فتح فيسيكون عمل الحكومة صعباً.

ما هو مستقبل موظفين قطاع غزة، ولماذا التفريق بين المدنيين والعسكريين في الدفعات المالية؟ وهل من

وكذلك توسيع كرم أبو سالم ونحن طالبنا بفتح معبر كارني لضخ الاسمنت السيلو ولكن هناك حجج إسرائيلية في ذلك. وتتولى السلطة مسئولية عنهما ومنتظر دخول مواد البناء على الفور.

بالنسبة لمعبر رفح فهو مصري فلسطيني ومصر رفضت الخلط بين المعبر المصري والمعابر مع الاحتلال الإسرائيلي والآن هناك طلب مصري بتواجد أمن رئاسة على المعبر للاحتكاك مع المصريين مباشرة، ونحن لا مانع لدينا من ذلك.

أما الطاقم المدني من الموظفين والشرطة فلن يتغير مكان عملهم وسيبقون على رأس عملهم كما هو لكن أن أراد المصريين إدخال عناصر امن الرئاسة للتعامل مع الطرف المصري لا مانع لدينا وكل ما يهمنا أن يفتح المعبر وان تكون حركة المسافرين جيدة وسلسة على المعبر.

ماذا عن باقي ملفات المصالحة مثل الانتخابات ومنظمة التحرير؟

المصالحة لم تقتصر فقط على الحكومة وإنما ملف تشكيل الحكومة هو أحد البنود المتفق عليها ولكن هناك أمور أخرى مثل المصالحة المجتمعية والتحضير للانتخابات وحتى هذه القضايا تحتاج إلى قرار سياسي من الرئيس ومن حركة حماس أيضاً ونحن ندعو الرئيس للعمل في هذه الملفات والإسراع في إنجازها.

فيما يتعلق بموضوع منظمة التحرير ليس اختصاص الحكومة وإنما منوط بدعوة رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير محمود عباس وهناك نوع من المماطلة والتسويف والتحجج بعدم وجود دولة تستضيف هذا اللقاء، وعلى الرئيس أيضاً أن يدعو لاجتماع اللقاء القيادي الموحد لمنظمة التحرير من أجل الشروع في إصلاح المنظمة ووضع قانون للانتخابات تمهيدا لانتخابات المجلس الوطني الجديد.

الحكومة مدة عملها حسب الاتفاق ست شهور وحتى الآن لم تستلم عمها في غزة. هل ستمدد حركة حماس العمل لها أم هناك رؤية أخرى؟

الحكومة جاءت في ظروف صعبة تلتها حرب وجهد

الصعب الآن دمج الموظفين الامنيين ويجب التعامل مع الأمن في غزة كما هو مع إعطائهم الراتب، لحين ايجاد الحلول المناسبة لهذا الأمر، على أن يتم البدء بدمج الموظفين المدنيين خاصة وزارتي الصحة والتعليم.

ما تعقيبكم على الورقة السويسرية المتعلقة بحل مشكلة الموظفين من خلال الدمج والتقاعد المكبر والحوافز؟

الورقة السويسرية هي عبارة عن أفكار تحاول أن توجد آلية معينة لدمج الموظفين والاستغناء عن بعضهم تحت بند التقاعد أو المكافئة ولكن حتى هذه اللحظة ما زالت تفرق بين مدني وعسكري، وهذه أفكار يجب مراجعتها ويجب التعامل مع الجميع كمدينيين، لكن الجيد في هذه الورقة أنها تقر أن كل من يعمل يجب أن يتقاضى راتبه وكل من يتقاضى راتبه يجب أن يعمل، ولم تعرض علينا بشكل رسمي لكنها أفكار تتناقض وسائل الإعلام، وفي حال عرضت علينا فسنقوم بمناقشتها بناء على التصورات التي وضعناها.

ماذا عن استلام حرس الرئيس لمعبر رفح؟ وماذا عن معابر غزة مع الاحتلال؟

ما يتعلق بالمعابر قسمين معبر رفح يمكن فصله عن باقي المعابر الحدودية مع الاحتلال والمعابر الأخرى، فحماس ليس لها احتكاك مع الاحتلال الإسرائيلي وليس لها عمل على تلك المعابر وإنما الاحتكاك من موظفين في وزارة الشؤون المدنية والآن تحصيل حاصل أن تعيد السلطة تموضعها في المعابر، ونحن لا نمانع ذلك طالما أنه يصب في المصلحة العامة وإعادة الاعمار ونحن وافقنا على أن تأتي شخصيات من السلطة لتتولى عملية إدارة المعابر ولا مانع لدينا، علماً أن قوات الشرطة ستعيد تموضعها في أماكن معينة بعيداً عن الاحتكاك مع الكيان الصهيوني هذا بالنسبة للمعابر وما وصلنا من معلومات أن الكيان الصهيوني يسعى لفتح المعابر لإيصال مواد البناء ومستلزماته ومستعد أن يقيم مخازن في المنطقة الصناعية لتخزين مواد البناء، ومستعد لتوسيع المعبر ليتسع ل ٨٠٠ شاحنة يومية

نعمل على دمج الموظفين المدنيين حسب الأولويات والبداية ستكون من الصحة والتعليم

لن يتم دمج الموظفين الأمنيين في الفترة الحالية بسبب اختلاف العقيدة الأمنية.

لا مشكلة لدينا في تسلم السلطة للمعابر مع الاحتلال ولا في وجود حرس الرئيس على معبر رفح.



خلال مؤتمر صحفي عقدته لجنة القدس بالتشريعي

أبو حلبية: اعتداءات الاحتلال على الأقصى انتهاك صارخ للقانون الدولي والإنساني واتفاقية لاهاي



جانب من المؤتمر الصحفي الذي عقدته لجنة القدس والأقصى بالمجلس التشريعي

كما ثمن أبو حلبية دور أهلنا المقدسيين وفي الأرض المحتلة في الداخل الفلسطيني على صمودهم البطولي في مواجهة الاقحامات الصهيونية اليومية للمسجد الأقصى المبارك، داعياً إلى الاستمرار في هذا الصمود والتحدي لعدوان المحتل الغاشم.

وطالب رئيس لجنة القدس النائب أبو حلبية جميع دول العالم الحر الموقعة على هذه الإعلانات والاتفاقيات والمواثيق وكذلك مؤسسات منظمة الأمم المتحدة كمجلس الأمن والجمعية العمومية ومنظمة اليونسكو بصفتها راعية للأثار في العالم ومجلس حقوق الإنسان ومحكمة العدل ومحكمة الجنايات الدوليتين ومنظمات حقوق الإنسان نطالبهم جميعاً بضرورة العمل الجاد والفاعل لحماية القدس وأهلها وآثارها ومعالمها ومقدساتها وفي مقدمة ذلك المسجد الأقصى المبارك كما نطالبهم بملاحقة مجرمي الحرب الصهاينة الذين يقترفون جرائم حرب بحق القدس والمسجد الأقصى.

كما طالب العرب والمسلمين بتقديم كل دعم مالي وإعلامي وقانوني وتفعيل دورهم في هبة جماهيرية حاشدة لنصرة القدس والمسجد الأقصى ودعم صمود أهلنا المقدسيين المرابطين في المسجد الأقصى المبارك والذين يتعرضون للعدوان الصهيوني الصارخ والمستمر يومياً وذلك لمنع العدو الصهيوني من تقسيم هذا المسجد زمانياً ومكانياً ومنعه من الاستيلاء عليه.

وطالب السلطة الفلسطينية برئاستها وحكومتها بضرورة القيام بالواجب المنوط بهم لدعم صمود أهل القدس في مواجهة جرائم الحرب الصهيونية.

وتابع " كما منعت السلطات الصهيونية سيارات الإسعاف من الدخول داخل مدينة القدس القديمة ومن دخول المسجد الأقصى المبارك لإسعاف المصابين من المصلين والمرابطين في المسجد والذين شدوا الرحال إليه وذلك في خطوة صهيونية خطيرة تهدف إلى فرض سياسة الأمر الواقع لتقسيم المسجد الأقصى المبارك زمانياً والذي انتهى منه العدو الصهيوني قبل نحو سنتين وكذلك لفرض تقسيمه مكانياً وذلك من خلال السماح للمغتصبين الصهاينة باقحامه من جميع بواباته وليس فقط من باب المغاربة ولإيجاد أماكن وأزمنة معينة في ساحات الأقصى لإقامة صلوات اليهود وشعائيرهم المزعومة داخله لتدنيس حرمة وقديسيته وذلك تمهيداً للاستيلاء على هذا المسجد المبارك كما فعلوا بالمسجد الإبراهيمي في مدينة خليل الرحمن حيث يمنعون المصلين المسلمين من دخوله أياماً عديدة بسبب ما يسمى الأعياد اليهودية".

انتهاك القانون الدولي

واعتبر النائب أبو حلبية سلسلة الاعتداءات على المسجد الأقصى انتهاكاً صارخاً وصريحاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني واتفاقية لاهاي الأولى والثانية واتفاقيات جنيف الأربعة والبروتوكولات الملحق بها وكذلك مخالفة صريحة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والإعلان الأمريكي والإفريقي لحقوق الإنسان والحريات أيضاً لميثاق المحكمة الجنائية الدولية في روما وغيرها من الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي نصت على ضرورة حماية دور العبادة من المساجد والكنائس في أوقات الحروب وأثناء الاحتلال الغاشم.

حذرت لجنة القدس والأقصى بالمجلس التشريعي من تصعيد الاحتلال الصهيوني هجمته الشرسة والمسعورة بحق المسجد الأقصى وفي محيطه خاصة في تكثيف الاقحامات الصهيونية المبرمجة والممنهجة للمغتصبين الصهاينة وقوى الأمن والجيش والمخابرات والشرطة الصهيونية وبرعاية ومشاركات شخصيات رسمية رفيعة في الكيان. وقال النائب أحمد أبو حلبية رئيس لجنة القدس والأقصى في المجلس خلال مؤتمر صحفي عقده بمقر المجلس: "إن المستوى السياسي الرسمي الصهيوني يشجع هذه الاقحامات بل ويشارك فيها كما يفعل الوزراء في الحكومة الصهيونية وأعضاء الكنيست الصهيونية والمؤسسات الصهيونية المختلفة".

ولفت النائب أبو حلبية إلى أن آخر هذه الاقحامات هو ما قام به هذا العدو الصهيوني الغاشم حينما اقتحم المسجد القبلي وساحات المسجد الأقصى من أبواب عدة واعتدى على المصلين والمرابطين وطلاب وطالبات مصاطب العلم فيه بالضرب المبرح وبإطلاق القنابل المسيلة للدموع والارتجائية والصوتية والرصاص المطاطي والحي مما أدى إلى إصابة العشرات واعتقال العديد من أهل المقدسيين وغيرهم من المرابطين في المسجد الأقصى المبارك.

سياسة الحصار

وأوضح أبو حلبية أن قوات العدو الصهيوني تنتهج سياسة الحصار في القدس حيث قامن بمنع المئات من أهلنا في القدس والضفة الفلسطينية والأرض المحتلة منذ عام ١٩٤٨م من دخول المسجد الأقصى المبارك واعتدت عليهم أيضاً بالضرب المبرح، واعتقلت بعضهم.

سنة أو الوظيفية

عملها في فترة الحرب التي استمرت حوالي شهرين وقبل الحرب كان هناك تجاذبات فنتجبت الحكومة أنها لم تعمل ولا تمنع أن يكون عمر الحكومة ٦ أشهر من لحظة مباشرة عملها الذي لم تبدأه بعد في قطاع غزة ونأمل أن يكون اجتماعها بغزة باكورة عملها وأن تكون حضرت للانتخابات القادمة ونحن جاهزون لخوض الانتخابات بكافة أشكالها.

إلى أين وصلتم في اتفاق وقف إطلاق النار الأخير مع الاحتلال؟

حتى اللحظة ما طبق من اتفاق وقف إطلاق النار هو وقف العدوان الصهيوني على قطاع غزة، وما زال الصيادون يبحرون لمسافات ٦ ميل فقط، والأصل أن تتوسع المسافة لتصل إلى ١٢ ميل، ولكن لم يحدث ذلك، هناك بند يتعلق بالأعمار والأصل أن يكون الأعمار قد بدأ، وبالنسبة للقضايا العالقة مثل الإفراج عن المعتقلين بعد حادثة خطف المستوطنين في الخليل، وخاصة النواب منهم فلا بد من الإفراج عنهم جميعاً، وما يقوم به الاحتلال مخالف لكل القوانين باعتقال النواب والحكم عليهم ويجب وقف كل هذه الإجراءات فهناك اتفاق حول الاعتقال الإداري وهناك اتفاق صفقة وفاء الأحرار ولا بد من إنهاء هذه الحالة.

ونحن نؤكد أن الميناء والمطار على جدول أعمال اللقاء المرتقب أواخر هذا الشهر ما بين الوفد الفلسطيني والكيان الصهيوني بالوساطة المصرية، وحماس تمتلك أوراق قوة كثيرة تمكنها من تنفيذ الاحتلال لما وقع عليه في اتفاق وقف إطلاق النار.

الاحتلال يقتحم الأقصى بشكل متكرر وسط صمت عربي مطبق. بماذا تعلقون؟

ما يحدث في المسجد الأقصى بشكل شبه يومي، وطبيعة الرد العربي الرسمي عليه يشكل نقطة عار كبيرة في جبين النظام العربي الرسمي، لأن النظام العربي وصل إلى حافة الهاوية، لدرجة أن اهانة كل القيم الإسلامية والمسجد الأقصى كأولى القبلتين، أصبح أمراً عادياً ولم يعد يحرك ساكناً لدى الأنظمة العربية، وهذا يحمل الفلسطيني على عدم تصديق ما يقوله العدو أن ثمة تحالف ما بين إسرائيل والدول العربية ضد الشعب والقضية الفلسطينية.

المسجد الأقصى يتعرض لحملة علنية وليست سرية للتهويد والمسؤولين الصهاينة يصرون ليل نهار ويمارسون عملية تهويد ممنهجة للمسجد الأقصى ولا يتحرك ساكن وبضعة عشرات من الشباب يحملون على عاتقهم حماية الأقصى من خلال الرباط فيه.

الأمة العربية نائمة وهي لا تدرك معنى أن يصبح الأقصى كنيساً يهودياً كما يخطط الصهاينة، وهي لا تفعل شيء لاييقاف اليهود عن مخططاتهم التهويدية بحق المسجد الأقصى والمقدسات الإسلامية، والله يمهّل الأمة العربية إلى اللحظة التي يتم تهويد فيها المسجد الأقصى لينزل بهم اشد أنواع السخط والعذاب والزلازل، ولكن نحن في فلسطين الطائفة المنصورة لن نسمح للاحتلال أن يمرر هذه المؤامرة وسندافع عن المسجد الأقصى بكل ما أوتينا من قوة، ونحن واثقون بأننا بقلتنا وضعفنا نستطيع أن نرد هذه الهجمة عن المسجد الأقصى وان نرد المسجد الأقصى للأمة العربية والإسلامية بعد أن تتخلص من كل ادراؤها وأوساخها.



آفاق

ماجد أحمد أبو مراد

الحكومة من الزيارة الي المؤتمر ... ماذا بعد؟

تكرمت علينا حكومة الوفاق مؤخرا بزيارة قطاع غزة وعقد اجتماعها فيه لأول مرة منذ تشكيلها، الزيارة تأخرت كثيرا ولكن أن تأتي متأخرة خير من ألا تأتي كما يقولون، ولو نظرنا لاتفاق المصالحة لوجدنا أن عمر الحكومة بموجبه فقط ستة أشهر بينما تمت الزيارة بعد مضي أربعة أشهر وبضعة أيام من عمرها، على الرغم من تعرض قطاع غزة لعدوان صهيوني شرس وغير مسبوق، ولم تبادر الحكومة لفعل ما يجب فعله أثناء العدوان أو بعد انتهائه مباشرة.

كل هذه الأمور تدعونا للقول بل والاعتقاد السياسي أن الزيارة ما كانت لتتم لولا حسابات سياسية معينة موجودة مسبقا في ذهن وعقلية الحكومة، من أهمها أنها تريد الزيارة كإجابة تفويض لحضور المؤتمر الدولي لإعادة الإعمار المنعقد في القاهرة، حتى تكون حكومة الوفاق هي العنوان الوحيد، والوعاء الشرعي لتلقي الأموال والمساعدات التي وعد بها المشاركون في المؤتمر.

في تقديري أن الزيارة لم تخرج عن الإطار البرتوكولي، وأن غزة وأهلها لم يلمسوا أي تغيير جوهري بعد الاجتماع ولا قبله ولا حتى منذ تشكيل هذه الحكومة، على كل الأحوال فقد تمت الزيارة وحقت الحكومة ما أرادت فهل ستكرس جهودها بعد ذلك لتقديم الخدمات الحيوية والمهمة لقطاع غزة وسكانه؟ وهل ستمضي قدما في ملف الإعمار؟ وهل ستضع حلا مناسبيا وعاجلا لمشكلة رواتب الموظفين بالوظيفة العامة؟ وهل سيباشر السادة الوزراء اتصالاتهم مع وكلائهم في غزة؟ وهل من رؤية لدى الحكومة لحل أزمة الكهرباء أو التخفيف منها؟ وكيف ستتعامل الحكومة مع معابر القطاع وخاصة معبر رفح البري؟ كلها تساؤلات مشروعة وتخوفات متوقعة على الحكومة تبديدها في نفوس المواطنين فورا.

ومن زيارة الحكومة لغزة الي حضور المؤتمر الدولي لإعادة الإعمار، على الصعيد الوطني كان الأفضل أن تنتقل الحكومة بكامل أعضائها من قطاع غزة إلى القاهرة مباشرة عبر معبر رفح، بيد أنها أثرت العودة الي الضفة عبر معبر بيت حانون، ومن ثم السفر من خلال أراضي المملكة الأردنية وصولا لجمهورية مصر العربية، كأنها تريد القول للجميع أن كل التحركات والسفرات والتنقلات يجب أن تكون تحت سمع وبصر الاحتلال، وأن الحكومة تنتظر إذن الاحتلال وضوءه الأخضر في كل الأمور.

وعلى الرغم من أن المؤتمر يحمل شعار إعادة إعمار غزة، إلا أن المبلغ المتعهد بتقديمه من قبل المانحين والبالغ ٥.٤ مليار لن يتم تخصيصه كله لإعادة الإعمار، اذا تقول التقديرات والتصريحات حتى اللحظة أن نصف المبلغ فقط هو المخصص لإعمار القطاع، بينما سيكون النصف الآخر من نصيب عجلة الاقتصاد والتنمية في الضفة الغربية من خلال دعم موازنة السلطة.

والتساؤلات هنا كثيرة فهل سيلتزم المانحون بتقديم ما تعهدوا به في الوقت المناسب؟ وهل من آليات معينة متفق عليها لقيام الجهات المانحة بدفع قيمة ما تعهدت به؟ وهل من ضامن دولي لعدم تكرار تجربة تدمير الاحتلال لغزة؟ والاعتداء على البيوت والحاق الضرر بالمؤسسات العامة والخاصة.

حقيقة إن المطلوب من حكومة السلطة، والمانحين والجهات الدولية على حد سواء هو الأفعال وليس الأقوال والمصارعة في وضع الخطط النظرية قيد التنفيذ فورا، بالإضافة لايجاد صيغة تلزم الاحتلال بعدم تجديد الاعتداءات، لأن أي عملية للإعمار لن يكتب لها النجاح اذا ما بقي الاحتلال قائما، واذا لم تتوفر رؤية دولية موحدة وقوية وقادرة على اعادة الاستقرار ومواجهة التحديات التي تواجه غزة والمتمثلة بالاحتلال وغيره من التحديات الاقتصادية والسياسية.

خلال وقفة تضامنية نظمها وزارة الأوقاف والمجلس التشريعي

التحذير من مخطط صهيوني للاستيلاء الكامل على المسجد الأقصى ودعوات للنفير العام نصرة له



في القدس والمسجد الأقصى ، وإلى كل المرابطين الصامدين في قلب المسجد الأقصى.

جريمة كبيرة

بدوره اعتبر وكيل وزارة الأوقاف والشئون الدينية حسن الصفي أن ما يتعرض له المسجد الأقصى من تهويد يعد جريمة كبيرة ترتكب لا تقل أهمية عن جريمة احتلاله، وقال "المسجد يمنع الصلاة فيه للمسلمين، والاحتلال ماضي في تهويد المسجد الأقصى وتغيير معالمه، كما أن الاحتلال يتعرض للنساء المرابطات ويعتدي عليهن أمام مسمع ومرأى العالم كله في ظل صمت عربي ودولي رهيب".

وقال "ماذا تنتظر هذه الأمة التي هي بالملايين هل تنتظر المسجد الأقصى وهو ينهار أمامها، إن ما يحدث أمام صمت عربي رسمي قاتل هو جريمة بحد ذاته".

وأشار إلى أن الاحتلال يتحدث عن خطط ممنهجة لتحويل المسجد الأقصى إلى كنيس صهيوني بعد تهويده، وبدءوا يسمحون لقطاعان المستوطنين بالدخول لتدنيس المسجد الأقصى تحت حراسة رسمية.

ومكانياً ومنعه من الاستيلاء عليه.

مطالبها السلطة الفلسطينية برئاستها وحكومتها بضرورة القيام بالواجب المنوط بهم لدعم صمود أهل القدس في مواجهة جرائم الحرب الصهيونية، وذلك لتثبيتهم في أماكنهم وأراضيهم.

من جهته عبر النائب مروان أبو راس رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين في فلسطين

عن غضب واستنكار الاتحاد نصرة للمسجد الأقصى، مؤكدا على دعوة الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين في العالم على أن يكون يوم الجمعة القادم يوم نفير عام استنفاراً وغضباً على ما يفعله العدو تجاه أقصانا المبارك والذي هو جزء من ديننا وعقيدتنا.

وتابع: "كعلماء فلسطين من قلب غزة نقول أين انتم يا علماء الأمة وماذا تنتظرون وأين انتم يا علماء الأزهر الشريف؟ الأقصى جزء من ديننا وجزء من علمكم!!"

ومضى يقول "من قلب غزة الجهاد والصبر والمقاومة والصمود نناشد قيادات الأمة بالنفير دعماً للأقصى، وأضاف "بئس النفير إن لم يكن نصرة للأقصى، وبئس النفير إن لم يكن لفلسطين وقضيتها".

كما أوبرق النائب أبو راس بالتحية إلى المرابطات

حذر النائب أحمد أبو حلبية رئيس لجنة القدس والأقصى بالمجلس التشريعي من تصعيد الاحتلال الصهيوني من هجمته الشرسة والمسعورة بحق المسجد الأقصى وفي محيطه خاصة تكثيف الاقتحامات الصهيونية المبرمجة والمنهجية للمعتصبين وقوى الأمن والشرطة الصهيونية.

جاء ذلك خلال وقفة تضامنية نظمها وزارة الأوقاف والشئون الدينية بالتعاون مع المجلس التشريعي في مقر المجلس صباح أمس، وحذر أبو حلبية من استغلال الاحتلال للطرف الإقليمي والتواطؤ الدولي وتهويد الأقصى بشكل كامل، وقال "إن مقدمة ذلك هو السماح لقطاعان المستوطنين بدخول باحات المسجد الأقصى وإقامات صلواتهم المزعومة من خلال عدد من أبواب الأقصى تحت حراسة رسمية من جيش الاحتلال".

واعتبر النائب أبو حلبية سلسلة الاعتداءات على الأقصى انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي والقانون الإنساني واتفاقية لاهاي الأولى والثانية واتفاقيات جنيف الأربعة والبرتوكولات الملحق بها وكذلك مخالفة صريحة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والإعلانين الأمريكي والإفريقي لحقوق الإنسان والحريات وأيضاً لميثاق المحكمة الجنائية الدولية في روما وغيرها من الاتفاقات والمواثيق الدولية التي نصت على ضرورة حماية دور العبادة من المساجد والكنائس في أوقات الحروب وأثناء الاحتلال الغاشم.

وطالب رئيس لجنة القدس النائب أبو حلبية جميع دول العالم الحر الموقعة على هذه الإعلانات والاتفاقيات والمواثيق وكذلك مؤسسات منظمة الأمم المتحدة كمجلس الأمن والجمعية العمومية، ومحكمة العدل ومحكمة الجنايات الدوليتين ومنظمات حقوق الإنسان طالبهم جميعاً بضرورة العمل الجاد والفاعل لحماية القدس وأهلها ومقدساتها وفي مقدمة ذلك المسجد الأقصى المبارك.

كما طالب العرب والمسلمين بتقديم كل دعم مالي وإعلامي وقانوني وتفعيل دورهم في هبة جماهيرية حاشدة لنصرة القدس والمسجد الأقصى ودعم صمود أهلنا المقدسيين المرابطين في المسجد الأقصى المبارك والذين يتعرضون للعدوان الصهيوني الصارخ والمستمر يوميا وذلك لمنع العدو الصهيوني من تقسيم هذا المسجد زمانيا



جانب من إحدى اجتماعات لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي